مقدمة

كشف تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020 عن شدة تضرّر المهاجرين واللاجئين من الأزمات الاقتصادية وأزمات الصحة العامة، وأكد على الدور الأساسي الذي يضطلعون به في المجتمع ككل وفي المجتمعات المحلية في بلدانهم الأصلية وفي بلدان المقصد. فقد برز المهاجرون واللاجئون في الصفوف الأمامية خلال الاستجابة للجائحة من خلال توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتنظيف والعمل المنزلي والزراعة وإنتاج الأغذية. كذلك، فإنّ المخاوف بشأن احتمال حدوث انخفاض كبير في التحويلات المالية أثناء الجائحة أعادت التأكيد على أهمية هذه التحويلات باعتبارها شريان حياة للعائلات في العديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط.

ونظراً إلى أعداد المهاجرين الكبيرة وتعقيد الهجرة في المنطقة العربية، وإلى حركات النزوح القسري التي كثيراً ما يطول أمدّها، تبرز أهمية اعتماد سياسات وتدابير وأطر للاستجابة، تحدّ من قابلية تضرّر المهاجرين واللاجئين، وتهيئ بيئة من شأنها التخفيف من التحديات المتأصلة للهجرة وتسخير فوائدها. وقد رسّخت الجائحة حقيقة أن البلدان تحتاج إلى تسريع جهودها بهدف حماية حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين واللاجئين، وتمكينهم من المساهمة في التنمية، مسترشدة بخرائط الطريق التي تتضمنها الأطر العالمية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

وفي ضوء ذلك، يستند هذا التقرير إلى الطبعات السابقة من تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية، ويركز من الناحية المواضيعية على محنة المهاجرين واللاجئين خلال أزمة كوفيد-19. ويحلل التقرير كيف تؤدّي الحواجز الهيكلية والتحديات التاريخية القائمة إلى زيادة قابلية تضرر المهاجرين واللاجئين، ويقدّم توصيات قابلة للتنفيذ لواضعي السياسات والممارسين بشأن حماية المهاجرين واللاجئين وتمكينهم وتعزيز منعتهم إزاء الشدائد.

ويتّبع هذا التقرير نهجاً علمياً يجمع بين التحليل الكمي والنوعي. ويعتمد على مصادر بيانات متعددة، بما في ذلك البيانات الإحصائية من هيئات الأمم المتحدة المتعددة، والمنشورات والمعلومات الحكومية الرسمية، وتقارير الأمم المتحدة، والدراسات المواضيعية وتحليلات الحالات، والموارد الإخبارية، والأدبيات الأكاديمية، والبيانات الأولية المستمدة من المقابلات. وعند الاعتماد على بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يستخدم التقرير تعريف المهاجر الدولي حسبما تعتمده الأمم المتحدة، وهو «أي شخص يغيّر بلد إقامته المعتادة. وبلد إقامة الشخص المعتادة هو البلد الذي يعيش فيه، (...) أي البلد الذي له فيه مسكن يقضي فيه عادةً فترة راحته اليومية»[1]. ويُستخدَم هذا التعريف لأغراض إحصائية فحسب. أما اللاجئ، كما تلحظ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهو مُعرَّف ومحمي بموجب القانون الدولي. فاللاجئون هم أشخاص متواجدون خارج بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد أو النزاع أو العنف أو غيرها من الظروف التي تخلّ بشكل خطير بالنظام العام، ويحتاجون نتيجة لذلك إلى حماية دولية. في المقابل، لا يُعرّف القانون الدولي مصطلح «مهاجر»، فيختلف استخدامه أحياناً باختلاف أصحاب المصلحة. وفي هذا التقرير، يشير مصطلح «الهجرة الدولية» إلى تحركات أشخاص يغادرون بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم المعتادة، للإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر. وفي هذه الحالة، يعبرون الحدود الدولية. ويختلف ذلك عن النزوح القسري. فتُستخدَم كلمة «مهاجر» عموماً للإشارة إلى الأشخاص الذين ينتقلون باختيارهم بدلاً من الهروب من النزاع أو الاضطهاد، فيعبرون عادةً الحدود الدولية. ويمكن أن تشمل أسباب الهجرة العثور على عمل أو متابعة التعليم أو لمّ الشمل مع الأسرة أو غير ذلك من الأسباب. وقد ينتقل الناس أيضاً لتخفيف المصاعب الكبيرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو المجاعة أو الفقر المدقع. وعادةً، لا يُعتبَر الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم لهذه الأسباب من اللاجئين بموجب القانون الدولي[2].

يقدّم **الفصل الأول** لمحة عامة عن أحدث الاتجاهات والأرقام المتعلقة بالهجرة والنزوح القسري على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، بما يتماشى مع الهدف الأول للاتفاق

العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يدعو إلى جمع وتحليل بيانات دقيقة ومصنّفة عن الهجرة باعتبارها أساساً لوضع سياسات قائمة على الأدلة. ويتضمن هذا الفصل أيضاً معلومات عن التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية والخارجة منها وعن كلفة إرسالها، ولمحةً عن العوامل الرئيسية التي تؤثر على الهجرة والنزوح القسري في المنطقة.

ويعرض **الفصل الثاني** التطورات الأخيرة في السياسات والجهود الدولية المعنية بحوكمة الهجرة والنزوح القسري، التي شاركت فيها البلدان العربية بين نيسان/أبريل 2019 وكانون الأول/ديسمبر 2020. وتشمل أبرز المجالات الخاضعة للتحليل على مستوى السياسات قضايا هجرة اليد العاملة؛ والهجرة غير النظامية؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والنزوح القسري وحماية اللاجئين؛ وإجراءات القبول، والتأشيرات، وتصاريح الإقامة، والتجنيس؛ وحوكمة المغتربين والشتات؛ وغيرها من التدابير والتطورات. ويعرض هذا الفصل أيضاً المستجدات في التعاون على المستوى العالمي والأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بشأن قضايا الهجرة والنزوح القسري، الذي كانت البلدان العربية طرفاً فيه.

أما **الفصل الثالث** فيتناول بعض التحديات الهيكلية التي واجهها العمال المهاجرون قبل جائحة كوفيد-19 وأثناءها في مجالات متنوعة، مثل الصحة والتعليم والعمل والتنقل والاتصال، ويناقش تأثير الجائحة غير المتناسب على العمال المهاجرين ومجتمعات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة العربية. ويختتم الفصل بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات والمستمدة من تجارب البلدان، وهي توصيات تشكّل أساساً للعمل الجماعي من أجل بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة.